فوق الطاولة

فراس القاضي

صحافة (دبّر راسك)

بعض المصطلحات تفقد قيمتها، إما بسبب الإفراط في استخدامها، أو بسبب تطور الحالة التي استُنبطت من أجلها، فلا تعود نافعة ولا كافية ولا معبرة عن فداحة ما يحدث، ومن هذه المصطلحات، ما يذكر بكثرة عندما يتم مناقشة أوضاع الصحافة السورية، وخاصة في المناسبات التي تتعلق بها ومنها عيد الصحافة السورية الذي كان يوم أمس، وهي: شجون الصحافة، وذلك لأن مصطلح شجون كذا، يعني أن فيه غير الشجون، وهذا ما لا يتطابق على حالتنا، فقد تحولت الصحافة السورية إلى شجون فقط.

لن نتحدث عن الموضوع المادي، ولا عن الحريات وهوامشها، ولا عن حماية الصحفي، فقد أُفرد لها مئات، إن لم يكن آلاف الصفحات عبر السنين، بل عن النموذج الإعلامي الجديد المطلوب، الذي يبدو – وبشكل واضح – أنه سيتحول إلى مقياس معتمد.

منذ أكثر من عام، تستنفر وزارة الإعلام السورية بكل إداراتها ووسائل إعلامها ومعارفها من منظمات ومراكز ومعاهد ومدربين وأساتذة وموظفين، للترويج لما يُدعى بـ(صحافة الحلول)، وأقامت من أجلها الكثير من ورش العمل التي شارك بها عدد كبير من الصحفيين من مختلف وسائل الإعلام الرسمية.

جميل جداً، بل إنها خطوة عظيمة، وهل أقل من أن يشارك الصحفيون – وخاصة المخضرمين منهم العارفين بأوضاع البلاد بشكل جيد – في إيجاد الحلول لمشاكل البلاد والعباد، وتحديداً في هذه الفترة الحرجة من تاريخ سورية، التي نحتاج فيها لكل فكرة وحل وطريقة للصمود في وجه كل ما يحدث محلياً وإقليمياً وعالمياً؟

لكن لحظة.. ما المقصود بصحافة الحلول؟ لأن المعنى الحقيقي لها موجود، بل هو نهج عمل أغلبية الصحفيين بمختلف أنواع وسائل الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي، وأساساً لا تكتمل عناصر المادة الصحفية إن لم تحمل حلاً للمشكلة المطروحة، وإلا فماذا تسمى المادة التي نطرح فيها مشكلة اقتصادية ونستضيف فيها خبيراً اقتصادياً يحللها ويشرح أسبابها ويعيدها إلى جذورها، ثم يطرح الطريقة الصحيحة الواجب اتباعها لحل المشكلة؟ أليست صحافة حلول؟

وماذا تُسمى المادة التي يتحدث فيها الصحفي عن بدايات أمر ما، ويُنذر من تطوره وتحوله إلى مشكلة عبر خبير أو قارئ مختص، ومن ثم يطرح فيها الإجراءات التي تمنع تحولها إلى مشكلة؟ أليست صحافة حلول؟

ملاحقة الصحفي لشكاوى المواطنين، والكتابة عنها، والإلحاح في ذكرها وذكر تطوراتها ونتائجها ومآلات تفاقمها ونتائج إهمالها.. أليست صحافة حلول؟

وأساساً، هل تقبل إداراتنا الصحفية بمواد مبتورة لا حلول مقترحة فيها؟ باستثناء صحافة (الغفلة) و«صحافة اللايكات» طبعاً؟ بالتأكيد لن تقبل بمجرد طرح مشكلة أو موضوع من دون التعمق فيه وتناوله من جميع أو أغلب جوانبه، وذلك لتقدم مادة مهنية محترمة للقارئ أو المستمع أو المتابع، فما المقصود إذاً بصحافة الحلول التي يروّج لها؟

من خلال متابعة النتائج عبر بعض الزملاء الذين شاركوا في الحملة المستمرة حتى اليوم، التي يُروج لها بأنها ستنتشل زير الصحافة من بير الركود والتكرار، وبعد الاطلاع على بعض المواد التي أُنجزت ونالت الاستحسان، تبيّن أن المقصود بصحافة الحلول، هو كيف تصنع بدائل عن بعض أنواع الطعام، عن المحروقات، عن المواصلات، أي كيف تعتمد على نفسك كإنسان سقط من طائرة في الصحراء، أو رمته الأمواج على جزيرة بلا سكان، أو بعد انفجار نووي يمحي الكوكب ويكون هو الناجي الوحيد؟

أي باختصار: ستفعل ما نفعله، ولن نغيّر شيئاً، ولن نستمع إلى نصائح أحد، ولن نجرب حلولاً جديدة، ولن نستورد تجارب ناجحة، وضمن كل هذا، عليك أن تعيش بطريقة ما.

للأمانة، لا نستطيع أن ننكر أن الترويج لهذا النموذج في وسائل الإعلام يدخل تحت مسمى الصحافة، لكن قولاً واحداً ليس صحافة حلول.. بل صحافة (دبّر راسك).

٣٨٢ جهة طلبت خطوطاً ذهبية معفاة من التقنين

مصدر في «الكهرباء» لـ«الوطن»: الاستجابة للطلبات محكومة بتوافر الكهرباء ولابد من تعزيز الإيرادات

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أن لدى الوزارة ٣٨٢ طلباً لاشتراكات معفاة من التقنين يصل حجمها لنحو ١٦٠ ميغا واط إضافة لـ٢٠٠ ميغا واط التي نفذتها الوزارة خلال الفترة الماضية، وأن مسألة الاستجابة لهذه الطلبات يحكمها العديد من المعايير أهمها مدى توافر الطاقة الكهربائية رغم أن الوزارة حددت قدرتها في منح مثل هذه الاشتراكات بنحو ٢٠٠ ميغا واط وفق الطاقة المتاحة ضمن الظروف الحالية، موضحاً أن الغاية من هذه الاشتراكات هو تأمين الطاقة الكهربائية اللازمة للمنشآت الصناعية والحيوية والحفاظ على خطوط الإنتاج والعمل ورفع معدلات التصنيع وتخفيف فاتورة المستوردات قدر المستطاع والتحفيز على التصدير إضافة لخلق إيرادات جديدة للوزارة الكهرباء بما يسمح لها في الحفاظ على منظومة الكهرباء وتنفيذ حالات التأهيل والصيانة الضرورية والدورية.

ومثال على ذلك، تقدر كلفة محطة الرستن في اللاذقية ٤٢٢ مليون يورو و٤٠ بالمئة منها بالليرة السورية و٦٠ بالمئة تسدد بالقطع الأجنبي. وكلفة تأهيل مجموعات محطة حلب الأولى والخامسة بحدود ١٢٤ مليون يورو ٩٥ بالمئة منها سيتم تسديده بالقطع الأجنبي على مدى ٥ سنوات على شكل أقساط ربعية وتأهيل بقية المجموعات في المحطة (المجموعة الثانية والثالثة والرابعة) تقدر كلفته بـ٢٠٠ مليون يورو. وكلفة محطة توليد الطاقة الشمسية بريف دمشق لإنتاج ٣٠٠ ميغا واط يصل لحدود ٣٠٩ ملايين يورو تسدد على ٨ سنوات بالقطع الأجنبي.

وعن مبيع الكيلو واط للاشتراكات المعفاة من التقنين بين المصدر أنها للأغراض الزراعية ٢٠٠ ليرة للكيلو واط وللأغراض الصناعية ٤٥٠ ليرة، بينما يصل مبيع الكيلو لبعض الفعاليات السياحية لـ٨٠٠ ليرة.

علماً أن نحو ٨٥ بالمئة من الاشتراكات على الشبكة هم من المواطنين (للأغراض المنزلية) وهو ما يعادل نحو ٧٥ بالمئة من الطاقة الكهربائية لإجمالي القطاعات معظمهم يحصلون على الكيلو واط (ضمن شريحة الاستهلاك ٦٠٠ ميغا واط) بسعر ليرتين للكيلو الواحد.

وكانت اللجنة الاقتصادية أقرت تعرفات خاصة (مخفضة) للكهرباء للاستخدامات الزراعية واعتبر في حينها مسؤول حكومي أن ذلك يهدف لتأمين احتياجات ومستلزمات النشاط الزراعي من الطاقة بكلف مقبولة وأقل من كلفة إنتاج الكهرباء لتعزيز دعم القطاع الزراعي وزيادة معدلات الإنتاج الزراعي المتاحة.

وتم توحيد التعرفة للأغراض الصناعية بعد أن أثارت حالة لغط بين الصناعيين سببها اختلاف تعرفة الكهرباء بين المناطق الصناعية والذي أسهم في اختلاف تكاليف المنتجات الصناعية المتشابهة ومنه طلب العديد من الصناعيين توحيد تعرفة الكهرباء لضمان تحقيق عدالة في التكاليف والمنافسة في السوق.

وتفيد وزارة الكهرباء بأن إعفاء الصناعيين من التقنين قديم ويعود لعام ٢٠١٦ لكن الجديد هو تغير تعرفة الكهرباء لتصبح ٣٠٠ ليرة للكيلو بدلاً من التعرفة القديمة ٤٢ ليرة وذلك للاشتراكات الصناعية المعفاة من التقنين ٢٤ ساعة بينما في حالات الخطوط المعفاة جزئياً من التقنين ينخفض سعر الكيلو لحدود ٢٢٥ ليرة، وأن كلفة قطاع الكهرباء سنوياً تصل لحدود ٥,٦ تريليونات ليرة بينما لم تتجاوز إيراداته ٣٠٠ مليار ليرة العام الماضي قبل تطبيق التعرفات الجديدة.

كبار مربي الدواجن يعرضون مشكلات قطاعهم

محفوض لـ«الوطن»: إنقاذ قطاع الدواجن بحاجة إلى خلية مؤلفة من عدة وزراء وليس وزير التجارة فقط

رامز محفوظ

عقب وصول أسعار الفروج وأجزائه لأرقام غير مسبوقة وتجاوز أسعار اللحوم البيضاء أسعار الحمراء والفوضى بأسعار مبيع الفروج التي لم يشهدها السوق من قبل، يبدو أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك شعرت بأن الأمور بدأت تخرج عن السيطرة وأنه بات لابد من إيجاد مخرج لواقع الفوضى والغلاء الفاحش بأسعار الفروج، فاجتمعت مع كبار مربي الدواجن واستمعت لمطالبهم وللصعوبات التي تواجه قطاع الدواجن في محاولة لإيجاد حلول لانفلات الأسعار وضبطها، وذلك برئاسة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس لجنة مربي دواجن طرطوس شعبان محفوض الذي كان من ضمن الحضور أن أبرز ما طُلب خلال الاجتماع هو تأمين الذرة الصفراء للمربين وتأمين مادة كسبة فول الصويا لكونها شبه مفقودة حالياً في السوق، إضافة لزيادة كمية الوقود للدواجن فضلاً عن تأمين الفحم الحجري اللازم للمربين مع قرب حلول فصل الشتاء، مبيناً أن المربين يحصلون فقط على ١٠ بالمئة من حاجتهم من المازوت المدعوم والكمية المتبقية يشترونها من السوق السوداء بأسعار مرتفعة.

> لولا ضعف القوة الشرائية للمواطن لوصل كيلو الفروج الحي إلى حدود ١٧ ألف ليرة

وأشار محفوض إلى أن الهدف الأهم من الاجتماع هو مناقشة أسباب خروج المربين وخصوصاً الصغار عن الإنتاج والبحث عن سبل لتشجيعهم وعودتهم إلى الإنتاج والعمل، لافتاً إلى أن حوالي ٨٠ بالمئة من المربين الصغار خرجوا عن الإنتاج حالياً ونتيجة لخروج هذه النسبة الكبيرة أصبح الإنتاج قليلاً، مشيراً إلى أن المربين الكبار أصبحوا اليوم من الدرجة الوسطى ومربي الدرجة الوسطى أصبحوا صغاراً وأن المربين الصغار تلاشوا، كاشفاً أنه قال للوزير إنه ومنذ حوالي خمس سنوات يأتي إلى قاعة الاجتماعات بالوزارة ويتم رفع مذكرات ومطالب كثيرة ولم تؤد إلى نتيجة وحلول للمطالب، وأن الوزير كان إيجابياً خلال الاجتماع ومتفهماً لمطالب المربين، خاصة أنهم خلال اجتماع سابق لفتوا انتباهه إلى ما سيؤول إليه واقع قطاع الدواجن خلال الفترة القادمة وأن ما نبهوا منه حصل حالياً.

وأضاف: إن المربين أكدوا للوزير أن إنقاذ قطاع الدواجن بحاجة إلى خلية مؤلفة من وزراء عدة مثل وزراء الزراعة والاقتصاد والنفط وليس باستطاعته وحده إنقاذ هذا القطاع من الانهيار، وأن الوزير وعد بعرض المطالب على اللجنة الاقتصادية المؤلفة من وزراء عدة من أجل إيجاد حلول للمطالب المطروحة. وختم محفوض بأنه لولا ضعف القوة الشرائية للمواطن لكان سعر كيلو الفروج الحي وصل اليوم لحدود ١٧ ألف ليرة.

وكان الوزير سالم قد استمع خلال الاجتماع إلى مربي الدواجن الذين تحدثوا عن الصعوبات والمعوقات التي تواجههم في عملهم من حيث التكاليف العالية للإنتاج وقلة الأعلاف المسلمة من وزارة الزراعة وغلائها في الأسواق الموازية وشح المحروقات إضافة إلى الأمراض التي تصيب الدجاج وتؤدي إلى خسائر إثر نفوقها، وأكد أهمية دعم مربي الدواجن بكل السبل.

ملف بروائح غير مريحة

أملاك الدولة المستأجرة لماذا لم ترتفع أجورها؟

دياب لـ«الوطن»: صدر قرار بوضع نظام خاص لاستخدام العقارات المملوكة للدولة والجهات العامة

عربش: احتمال وجود تواطؤ بين الجهات المالكة للعقارات والمستأجرين لمصلحة الفساد

جلنار العلي

لا يزال ملف أملاك الدولة غير المستثمرة أو تلك المؤجرة بأسعار قليلة جداً لا تناسب القيم الرائجة للعقارات، عالقاً رغم العديد من التصريحات الحكومية السابقة التي أكدت أنه سيتم العمل على معالجته، وكان آخرها تصريح وزير المالية كنان ياغي أمام مجلس الشعب في شهر أيلول من عام ٢٠٢١، بأنه توجد عشرات الآلاف من الأصول الخاصة المملوكة للدولة تؤجر أو تستثمر بأبخس الأثمان، ومنها محال موجودة وسط العاصمة دمشق تؤجر بـ٥ آلاف ليرة سنوياً، على الرغم من أن قيم إيجاراتها الحقيقية تصل إلى مئات الملايين.

وحول الإجراءات الحكومية الخاصة بالجهات العامة التي ترغب بطرح أملاكها للاستثمار، كشف مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين علي دياب في تصريح لـ «الوطن» أن الهيئة أصدرت قراراً في نيسان الماضي بموجب قانون الاستثمار الجديد رقم ١٨ الذي نص على وضع نظام خاص لاستخدام العقارات المملوكة للدولة والجهات العامة بغرض استثمارها بالمشاريع الخاصة بالقانون بهدف تحديد أسس وضوابط ومعايير استخدام هذه العقارات والاستثمار الأمثل لها وفق أحكام القانون الجديد وتعليماته التنفيذية.

وبيّن دياب أن هذا القرار يطبّق على أملاك الدولة الخاصة والعقار المملوك للوحدة الإدارية والجهة العامة التي ترغب بطرحه للاستثمار مع القطاع الخاص أو من يخضع لقانون التشاركية، لافتاً إلى أنه تم تحديد أشكال التخصيص بموجب هذا القرار إما بشكل انتفاع أو تأجير أو مشاركة، حيث تحدد طريقة استخدام العقار باتفاق طرفي العقد، مضيفاً: «وفيما يخص الأسس وضوابط استخدام العقار يجب أن يكون ضمن الخريطة الاستثمارية للجهة العامة، بحيث يحدد حجم المشروع الاستثماري وأهميته وطبيعة نشاط المشروع وعوائده وإجازة الاستثمار والطبيعة القانونية للعقار وموقعه وقيمته الرائجة».

ولفت إلى أن طرق التخصيص ستكون إما عن طريق تقديم المستثمر طلباً لتخصيصه بعقار لإقامة مشروع أو أن تطرح الهيئة الفرص الاستثمارية الواردة ضمن الخريطة الاستثمارية للعقارات المحددة بموجب القرار، ليتم الإعلان عنه بعد استكمال الإجراءات القانونية ودراسة الفرص، إضافة إلى العقارات التي تطرحها وزارة السياحة للاستثمار السياحي وفق آلية معينة تم إقرارها في المجلس الأعلى للاستثمار، مشيراً إلى أن مدة الاستثمار تحددها الجهة المالكة وفق العقد الذي يجب أن يكون متوافقاً مع أحكام قانون الاستثمار، مؤكداً أنه لا يشترط بالمستثمر أن يكون سوري الجنسية.

وبيّن دياب أن الهيئة تقوم الآن بإعداد البرنامج التنفيذي لتحديد الخريطة الاستثمارية، إضافة إلى استكمال كل البيانات والعقارات، حيث تم تشكيل فريق وطني من كل الجهات العامة لدراسة الفرص ومدى ملاءمتها للاحتياجات لعرضها على مجلس إدارة الهيئة والمجلس الأعلى للاستثمار، للاعتماد بشكل نهائي والقيام بالإجراءات القانونية.

وفي هذا السياق، يرى الأستاذ الجامعي في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش في تصريح لـ«الوطن» أن هذا الملف تفوح منه روائح غير مريحة، حيث إن الحكومة أقرت أكثر من مرة بأنها تحاول معالجة هذا الملف ولكن يبدو أن الدواء غير نافع، لافتاً إلى أن الكثير من الأجور لا تزال رمزية حيث لم تستفد الدولة من تعديل قانون الإيجار ٢٠٠١، وبقيت الإيجارات القديمة ذاتها، ولم تعالج العقارات التي تملكها وتوجرها ولا العقارات المستأجرة من قبلها، وبذلك هناك عشرات مليارات الليرات الضائعة على الخزينة من جراء سوء إدارة هذا الملف، معتقداً بوجود تواطؤ بين الجهات المالكة للعقارات والمستأجرين لمصلحة الفساد الذي نخر كل مفاصل الحياة.

واعتبر الأستاذ الجامعي أن الجهات المعنية ليست لديها نية في معالجة الأملاك القديمة المؤجرة، والدليل على ذلك صالات السورية للتجارة المستثمرة من القطاع الخاص، والتي خلقتها الحكومة مجدداً، متابعاً: «كما يوجد الكثير من أملاك الدولة غير المستثمرة بشكل نهائي، فمثلاً يوجد في الطابق الأرضي لفرع دمشق لمؤسسة التجارة الخارجية ١٩ محلاً مغلقاً من أملاك الدولة من دون أي فائدة منها، إذا يوجد هناك سوء باستخدام عقارات الدولة وتحديد بدلات الإيجار في آن واحد».

وفي سياق آخر، طرح عربش سؤالاً عما إذا كانت الحكومة ترغب بإيجاد حل حقيقي وجذري لأي ملف يمس حياة المواطن؟ مجيباً بأن الجواب بالطبع لا، لأن هذه الحكومة بجميع أعضائها عندما تتحدث بالمشكلات الاقتصادية والسلع الحياتية تفكر في أنها المتحكم الوحيد بإنتاج وتسويق السلع الأساسية، ما يجعل قراراتها متعسفة بحق المواطن الذي لا حول له ولا قوة.

خدعة موسم تخفيضات الألبسة.. رفع الأسعار ومن ثم تخفيضها

أستاذ جامعي: التخفيضات حيلة ووزارة التموين لا تتحرك وراتب وبضائع البسطات أعلى من قدرة المواطن

طلال ماضي

في مواسم تخفيضات الأسعار التي تمتد ٨ أسابيع في الصيف والشتاء، لا يكاد يخلو سوق في العاصمة من الأسهم والرموز الحمراء التي تشير إلى حسم الأسعار إلى النصف، وأحياناً إلى ٧٠ بالمئة، لكن للأسف في الأسواق السورية وفي عز موسم التنزيلات التي من المفروض أن تشمل جميع الأليسة والأحذية الصيفية، يقوم التجار برفع الأسعار الأساسية، ومن ثم تخفيض نسبة بسيطة رغم أنه موسم محدد بتعليمات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، كما ورد في القرار ١١٣٥ ويجب أن يمتد من ١٥ تموز الماضي حتى ١٥ أيلول المقبل على البضاعة الصيفية.

وحدد القرار أن التنزيلات تشمل جميع السلع والبضائع المعروضة في المحال ضمن فترة التصفية ويجب ألا تقل نسبة التخفيض لأي من الأصناف المعروضة عن ٢٠ بالمئة كحد أدنى عن السعر المعلن سابقاً قبل إجراء التصفية، وأن يتم فرز السلع حسب نسب التنزيلات المعلن عنها بشكل واضح ومقروء داخل المحل.

وفي جولة قصيرة لمراسل صحيفة «الوطن» على الأسواق التي من المفترض أن تكون مشمولة بالتنزيلات كانت الأسعار مرتفعة بشكل كبير، حيث وصل ثمن الحذاء الرجالي بين ١٠٠ ألف و١٣٠ ألف ليرة، والحذاء الولادي من النوع الصيني أو الوطني بين ٥٠ و٦٠ ألف ليرة، والحذاء الرياضي من (البالة) ١٠٠ ألف ليرة. والبلوزة الرجالي بين ٥٠ و٦٠ ألف ليرة، وبنطال الجينز بين ٦٠ و٧٥ ألف ليرة، والقميص الرجالي بين ٤٥ و٦٠ ألف ليرة والبيجامة الرجالي ١٠٠ ألف ليرة، والطقم النسائي بين ٢٠٠ و٥٠٠ ألف ليرة (هذا المبلغ كان ثمن سيارة قبل الأزمة في سورية) وبالنسبة للأليسة النسائية أقل بلوزة ٥٠ ألف ليرة، والفستان ١٥٠ ألف ليرة والحذاء ٨٠ ألف ليرة والبيجامة النسوالي بـ٨٥ ألف ليرة.

كما نجد أن أغلب البضائع المعروضة للتخفيضات هي مما تعذر بيعه في المواسم الماضية، أما موديلات السنة الحالية فلا تخفيضات عليها.

وللتجار في الأسواق حججهم ومبرراتهم لعدم تخفيض الأسعار، منها حسب ما قالوا لصحيفة «الوطن» حالة التعتيم التي تشهدها الأسواق، وشراء المحروقات للمولدة بالسعر الحر، وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، والبيع القليل وارتفاع إيجار المحل، وأجور نقل البضاعة من المستودعات، وأجور العمال والمصاريف النثرية الأخرى مثل استيعاب التجار من الدعم والبلدية والتموين، وارتفاع التكليف الضريبي، ما أجبر الكثير منهم على التمسك بالبيع بأعلى سعر ممكن وعدم التنازل عن الربح في موسم التنزيلات، وقال بعضهم: القادر على دفع الثمن فليدفع. بدورهم المتسوقون يرون أن ما تقوم به بعض المحال التجارية من عروض وتخفيضات وتنزيلات وهمية على صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي يصب في نهاية المطاف في خدمة سياستها التسويقية التي تهدف إلى جذب عدد كبير من المستهلكين في مواسم الكساد التي لا توجد فيها حركة كبيرة للبيع والشراء، وموسم التخفيضات هذا العام – لمن تابع الأسعار في بداية الموسم وقارنها بأسعار اليوم – وهمي والأسعار ارتفعت من دون حسيب أو رقيب.

الأستاذ الجامعي والمدرس في جامعة دمشق الدكتور لؤي إبراهيم اعتبر في تصريح لصحيفة «الوطن» أن موسم التخفيضات أمر لابد منه من أجل تهيئة المخازن لاستقبال البضائع الجديدة، وفي المقابل يشعر المستهلك بالرضا الكامل بعد أن حصل على ما يريد بسعر وجد أنه أقل مما توجب عليه دفعه سابقاً، لكن للأسف ما نشاهده في الأسواق هو حالة خداع ووزارة التموين لا تتحرك من أجل إيقاف حملة الخداع التي يتعرّض لها المواطنون خلال موسم التخفيضات إلا إذا تم تسجيل شكوى رسمية بحق أحد التجار، وهذا خطأ ويجب عدم السماح للتجار برفع الأسعار في موسم التنزيلات، لكون البضاعة الصيفية المعروضة اليوم تم تسعيرها قبل عدة أشهر قبل طرحها في الأسواق وفق بيانات تكلفة، ولا يجوز للتاجر أن يقوم بتعديل الأسعار من دون تعديل بيانات التكلفة وتقديمها أصولاً في وزارة التموين، لكن للأسف ما نشاهده هو الفوضى العامة في التسعير من دون حسيب أو رقيب وغياب تام للمنافسة. وأشار إبراهيم إلى أن البضائع المعروضة اليوم في الأسواق وحتى على (البسطات)، هي بضائع (ستوك) وغير جيدة، وحتى المعروض على (البسطات) أصبح خارج القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود، لكن هذه الفئة التي استنفدت كل مدخراتها وعادت إلى الأليسة القديم لم تعد قادرة على الاستمرار من دون شراء حاجيات جديدة، وهذا حق أساسي من حقوقها ويجب الالتفات إلى هذه الشريحة.. وقال إبراهيم: إذا كان سعر الطقم الرجالي من النوعية المتوسطة نصف مليون ليرة، فكم أستاذاً جامعياً لديه القدرة على شرائه؟